

السكان والتنمية إطالة تمهيدية

إعداد جوفري ماكنيكول
Geoffrey McNicoll

٢٠٠٣ عدد ١٧٤

مجلس السكان

جوفري ماكنيكول شريك أول، مجلس السكان، نيويورك.

يستند هذا العرض الملخص إلى المادة التي تم إعدادها للمقالين المعدين للنشر في موسوعتين كالتالي: "السكان والتنمية" في موسوعة السكان، تحرير بول ديميني وجوفري ماكنيكول (نيويورك، ماكميلان ريفيرانس، ٢٠٠٣)، و"الانتقال الديموجرافي" في موسوعة أكسفورد للتاريخ الاقتصادي تحرير جويل موكير (نيويورك، أكسفورد يونيفرسيتي بريس، تحت الطبع)

المخلص

تقدم هذه الورقة نظرة عامة مختصرة حول العلاقة بين التغييرات السكانية والنمو الاقتصادي؛ وهي موجهة للقراء غير المطلعين عن قرب على هذا الموضوع. تتعلق الورقة بنطاق وسرعة تحقيق التنمية العالمية، والآثار الاقتصادية المترتبة على حجم السكان ومعدلات الزيادة السكانية، وأنماط الانتقال الديموجرافي، والآفاق المتاحة أمام الإجراءات التي يمكن أن تتبناها السياسات الساعية إلى الإسراع بهذه المرحلة.

ممنوع إعادة إنتاج هذه المادة دون الحصول على إذن كتابي من المؤلف. من أجل الحصول على قائمة بسلسلة أوراق العمل التي تصدرها وحدة بحوث السياسات، بما في ذلك الأوراق الممكن تحميلها من الشبكة الإلكترونية، يمكن الرجوع إلى الموقع التالي:

www.popcouncil.org/publications/wp/prd/rdwplist.html

----- Page Break -----

يشير النمو الاقتصادي إلى التغيير الهيكلي الذي يطرأ على المجتمع البشري عند الانتقال من اقتصاديات البقاء والعيش إلى المرحلة الصناعية الحضرية؛ كما يتعلق بالارتفاع المستدام للإنتاجية وللدخل الذي ينتج عن هذا الانتقال. ويظهر التحول في هيكل الإنتاج، والاستهلاك، والاستثمار، والتجارة، والمؤسسات المالية والاقتصادية الأخرى، والمهن، والمستويات التعليمية، والأوضاع الصحية، ومحل الإقامة (ريف-حضر). كما يتعلق الأمر بإدراك الناس للعوامل الاجتماعية والطبيعية المحيطة بهم، وبمدى قدراتهم وقوتهم *agency*. أما النمو السياسي، فهو عبارة عن عملية متداخلة

مع النمو الاقتصادي في بعض الجوانب، تمنح القيم والمؤسسات المرتبطة بالدولة الديمقراطية. ومع ذلك، عادة ما يتم اقتصار تناول تعبير "التنمية" على التنمية الاقتصادية.

ترتبط التنمية بطرق متعددة بالتغيرات السكانية؛ ويمكن إضافة التحولات التي تطرأ على النظم الديموجرافية عند الانتقال من معدلات مرتفعة إلى معدلات منخفضة من الوفيات والمواليد إلى قائمة التغيرات الهيكلية التي تشكل التنمية. والواقع أنه نظرا للتأثير المباشر الذي يقوم به التغيير السكاني من حيث الارتقاء بالرفاهة البشرية، وتداعياته الاجتماعية والاقتصادية، يمكن القول أنه يمثل أهم تلك التغيرات. تعد الزيادة السكانية - الناتجة عن انخفاض الوفيات والهجرة - قوة في حد ذاتها في إطار عملية التنمية، وتبدو أحيانا كقوة دافعة للتنمية، بينما تظهر أحيانا أخرى كعامل يعوق النمو، ويخفف من أثر إنجازاته. وفي حين تمثل البلدان المستوى الأساسي الذي يتم على أساسه تحديد تلك العلاقات، نجد أن الآثار الحادثة على المستويات المحلية تكون أحيانا أكثر حدة. كما يمكن أن تؤثر تداعيات التغيرات السكانية على التنمية على نطاق إقليمي أوسع، وحتى على مستوى الاقتصاد العالمي؛ ويحدث ذلك إما بطريقة مباشرة من خلال الهجرة، أو انتقال الأمراض، أو بطريقة غير مباشرة من خلال التأثير على السياسات الجغرافية والنظم البيئية الأساسية. ويكشف تصنيف النمو السكاني على أساس الفئات العمرية، والمصدر (خاصة النمو الطبيعي مقابل الهجرة)، وبعض الخصائص الأخرى، عن وجود صلات أخرى. يتناول موضوع السكان والتنمية كل هذه التفاعلات بشكل عريض: كيف تصطدم الاقتصاديات بالسكان، والنتائج المترتبة على ذلك.

حجم وسرعة التنمية

في بدايات القرن التاسع عشر، مع إرهاصات النهضة الصناعية، كان عدد سكان العالم يبلغ بليون نسمة؛ وقد وصل هذا العدد في نهاية ثلاثينات القرن الماضي إلى ٢ بليون فقط؛ أما مع نهايات القرن العشرين، فقد قفز العدد ليزيد عن ستة بلايين. ومع أن هذا النمو السكاني الهائل يسمح بالحديث عن "الانفجار"، فإنه يظل متواضعا مقارنة بالتوسع الذي حدث في الاقتصاديات الكونية في الفترة نفسها. يشير جدول أنجوس ماديسون Angus Maddison حول إجمالي الناتج العالمي (على أساس أسعار ثابتة، على الرغم من أن العمليات الحسابية معقدة وملتبسة إلى حد ما خلال هذه الفترات الزمنية) الذي يبدأ بـ ١ في عام ١٨٢٠ ليصل إلى ٥ في عام ١٩٢٩، وإلى ٤٠ في عام ١٩٩٠ (Maddison 1995)؛ وفي أغلب الظن أنه يكون قد تجاوز ٥٠ مع حلول عام ٢٠٠٠.

اتسم هذا النمو بعدم الانتظام على مستويين؛ فقد نمت السكان بطريقة ملفتة للنظر في أوروبا وأمريكا الشمالية خلال القرن التاسع عشر حيث أدت معدلات الوفيات إلى النهوض بمستوى الحياة، وانتشار التعليم، وإجراء عمليات تدخل مبكرة في مجال الصحة العامة؛ وقد قفز نصيب هذه المنطقة على مستوى العالم من الخمس إلى ما يقرب من الثلث. ونتيجة لذلك، انتقل الانخفاض في الوفيات إلى أمريكا اللاتينية، وآسيا، وأفريقيا، متنسبا في انفجار هائل لمعدلات النمو السكاني، وإلى تغير في الميزان الديموجرافي العالمي أدى إلى وضع أوروبا وأمريكا الشمالية من الناحية السكانية على الهامش (١٧% من نصيب السكان على مستوى العالم عام ٢٠٠٠، مع توقع نسبة ١٢% مع حلول عام ٢٠٥٠). من الممكن اعتبار الانخفاض الكبير في معدلات الوفيات من أهم إنجازات مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية؛ فقد ارتفع متوسط العمر المتوقع في البلدان النامية من حوالي ٤٠ عاما في ١٩٥٠ إلى ٦٥ عام مع بدايات القرن الواحد والعشرين.

كما اتبعت معدلات الخصوبة المسار الإقليمي نفسه، أو هكذا بدت. ففي الغرب - فيما عدا بعض البلدان الرائدة (فرنسا والولايات المتحدة) - انطلق هذا الانخفاض بطريقة واسعة في نهايات القرن

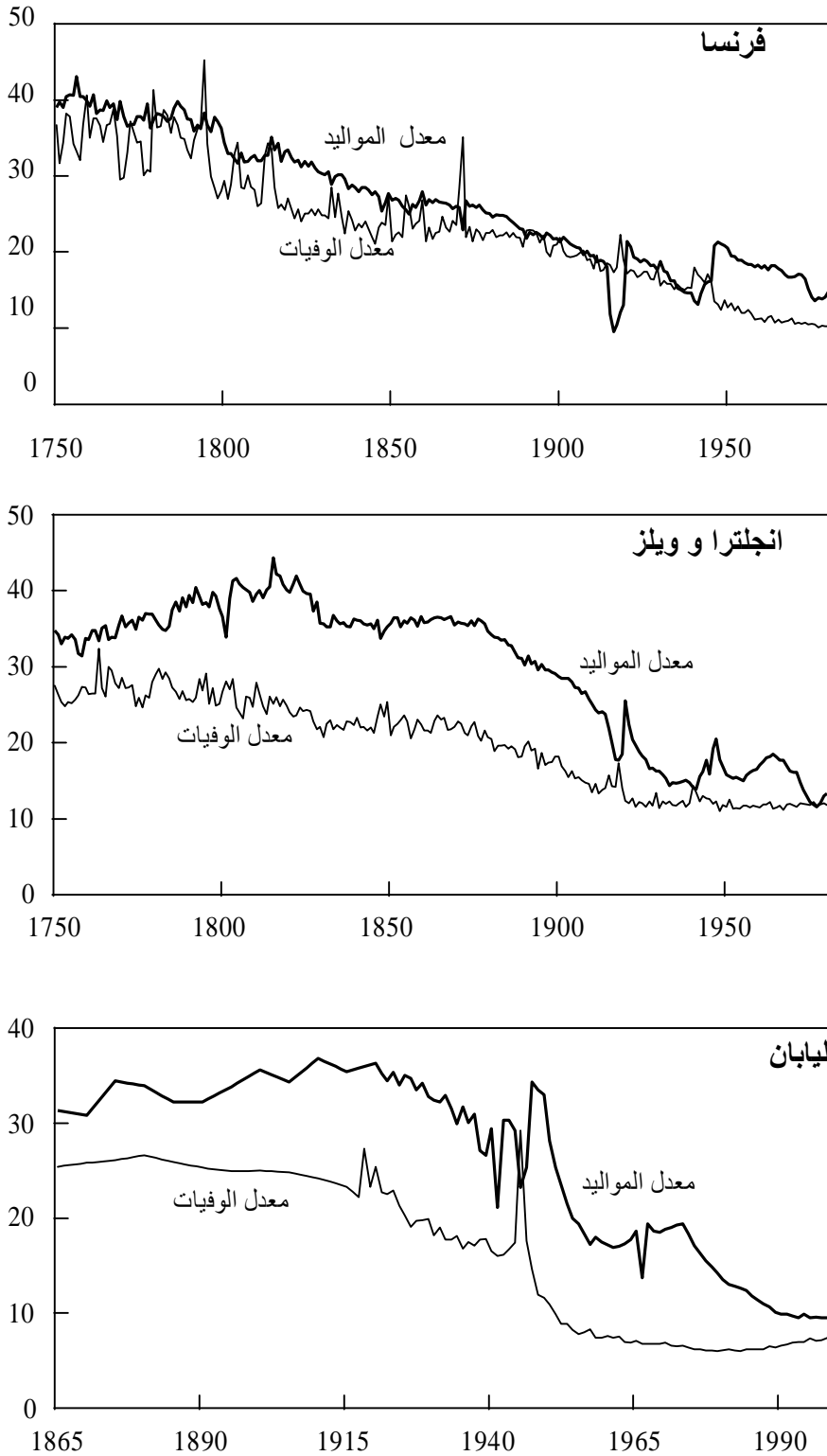
التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، وانتقل إلى العالم غير الصناعي بعد الحرب العالمية الثانية؛ غير أنه لم ينتشر انتشارا واسعا إلا في الستينيات أو فيما بعد ذلك. (تشير بعض المناطق - خاصة أفريقيا تحت الصحراء - إلى وجود انخفاض ضئيل في نهايات القرن العشرين).

يوضح شكل ١ المعدلات التقديرية للولادات والوفيات خلال فترة الانتقال الديموجرافي في ثلاث حالات كلاسيكية هي: فرنسا، إنجلترا وويلز، واليابان. يقدم لنا وضع إنجلترا صورة مميزة للتصور النمطي للمرحلة الانتقالية، مع تأخر الانخفاض في معدلات الخصوبة عن الانخفاض في معدلات الوفيات. وتتميز فرنسا بتزامن انخفاض المؤشرين، ومن ثم بنمو سكاني محدود إلى حد ما خلال هذه المرحلة.

تبرز صورة المواقع الإقليمية المتهادية في مجال الانتقال الديموجرافي على نطاق العالم وجود درجة كبيرة من التشابه في الخبرات؛ فقد نشاهد فيها نموا سكانيا منخفضا، أو منعدما، أو سلبيا مع انخفاض في معدلات الوفيات (حتى إذا وصل حجم السكان إلى عشرة أضعاف). غير أن تنوع الأوضاع الديموجرافية في القطاعات المتداخلة يظل يمثل السمة الغالبة.

شكل ١: المعدلات السنوية للولادات والوفيات لكل ١٠٠٠ من السكان خلال المرحلة الانتقالية الديموجرافية في فرنسا، إنجلترا وويلز، واليابان

FIGURE 1



ملحوظة: تشير التقديرات السابقة لعام ١٩٢٠ بالنسبة لليابان الى متوسطات خمس سنوات
مصدر البيانات: Chesnais (1986), Wrigley and Schofield (1981), Ohbuchi (1976) and United Nations Yearbook
(أعداد متفرقة)

في العقود التالية للحرب العالمية الثانية، شهدت البلدان التي ترتفع فيها معدلات الوفيات والخصوبة توزيعات ثنائية النمط؛ وقد اختفت هذه الثنائية إلى حد بعيد مع حلول عام 2000، إلا أن التوزيعات التي تعكس المسافة بين البلدان الرائدة والبلدان المتقاعدة خلال المرحلة الانتقالية ظلت واسعة.

وبدا وكأن النمو الاقتصادي قد تم تصوره بشكل واضح من خلال عملية شبيهة بحيث تصل البلدان الفقيرة بطريقة متتالية إلى نقطة الانطلاق السريع، وتدخل في مرحلة نمو اقتصادي يتسم بالسرعة والاستدامة. هذا الافتراض تحقق جزئياً فقط؛ فمع التركيز العالمي على مجال التنمية الذي برز مع انتهاء الهيمنة الاستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية، شاهد عديد من البلدان تعاضماً مفاجئاً في النمو الاقتصادي استمر في بعضها لفترات سمحت بالحديث عن "معجزات"؛ إلا أن قليلاً من البلدان حقق في نهايات القرن العشرين مستويات من الدخل يمكن مقارنتها بتلك التي تحظى بها البلدان الصناعية. كما عانت بلدان كثيرة ومناطق بأكملها (أفريقيا تحت الصحراء في الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين) من فترات من ركود أو تفهقر اقتصادي. وباستخدام مقياس معياري للفقر المطلق - متوسط للإنفاق يصل إلى أقل من دولار واحد يومياً على أساس القوة الشرائية لعام 1990 - بلغ فقراء العالم ما يقرب من 1.2 بليون شخص (أي 20% من سكان العالم) في نهاية التسعينات.

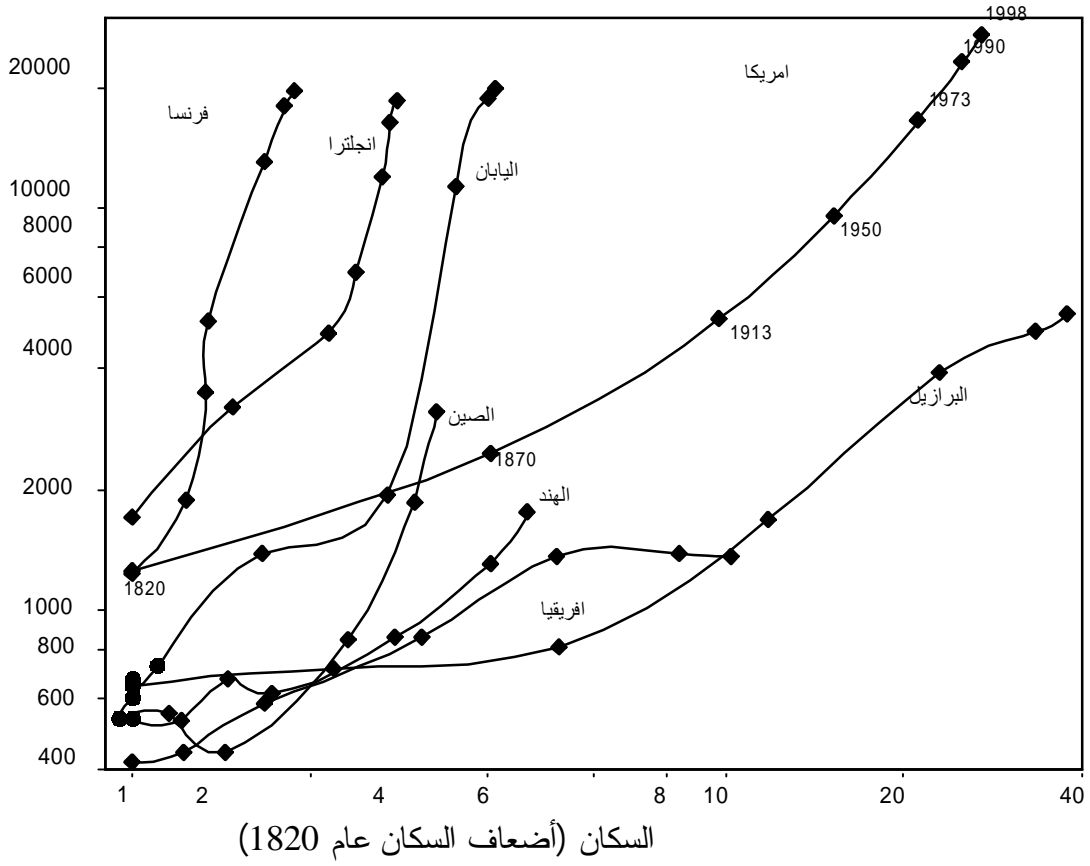
يعرض شكل 2 صورة ملخصة للخبرة العالمية المتنوعة في مجال النمو السكاني والدخول منذ الثورة الصناعية، بناء على تقديرات ماديسون (2001). (السنوات المحددة هي السنوات التي اختارها ماديسون باعتبارها تعكس مراحل حاسمة في النمو العالمي؛ وبطبيعة الحال، نجد أن المسارات السلسة تتجو من التقلبات المتداخلة). ويبين الرسم التباين الموجود بين البلدان الأساسية على امتداد المحورين: أي النمو الاقتصادي المبكر لأوروبا الغربية مصحوباً بنمو سكاني متواضع؛ والتوسع الاقتصادي والسكاني الكبير لمجتمعات الاستيطان في الجزء الغربي من الكرة الأرضية؛ والانحدار الملفت للانتباه في الصين، وبدرجة أقل في الهند؛ والأداء التعيس للمنطقة الأفريقية (حيث تضاعف عدد السكان في الربع الأخير من القرن العشرين، مع عدم تحقيق مكاسب تذكر على مستوى نصيب الفرد من الدخل الفعلي).

حجم السكان والتنمية

كانت النظرية الماركنتيلية mercantilist السائدة في المراحل المبكرة لأوروبا الحديثة تثمن فكرة التوسع في الحجم السكاني باعتباره مصدراً لثراء الأمة. غير أن فكر مalthus قد أفسد هذا المعتقد؛ فمنذ ظهور الأفكار المalthوسية، مال الرأي العام - سواء الشعبي أو الرسمي - إلى النظر إلى النمو السكاني باعتباره تهديداً وعائقاً أمام التنمية؛ فمن شأن النمو السكاني أن يقضى ببساطة على المكاسب المترتبة على ارتفاع الإنتاج، بدلاً من إعادة استثمار هذه المكاسب في التراكم الرأسمالي. واعتبرت ندرة الموارد - من أراضي صالحة للزراعة، وفيما بعد أيضاً من موارد طبيعية أخرى - مسألة ملحة، ازدادت أهميتها مع التوسع الديموجرافي. يقف الفكر المalthوسي وراء القلق الذي تشعر به الهند إزاء نموها السكاني، سواء قبل الاستقلال أو بعده. كما مثل هذا الفكر الأساس الذي استند إليه الانقلاب المفاجئ للصين في السبعينيات والذي قادها إلى تبني سياسة صارمة للسيطرة على المواليد. كذلك حظيت هذه الأفكار بمكانة رفيعة في الغرب خلال العقد نفسه من خلال نظرية الحد من النمو التي اقترحها المدافعون عن البيئة.

شكل 2: مسارات السكان وإجمالي نصيب الفرد من الناتج المحلي في بلدان ومناطق المختارة، 1820-1998

FIGURE 2



ملحوظة: الدخل على أساس القوة
الشرائية للدولار في عام 1990.
تشير النقاط السبع لكل مسار - من
اليسار إلى اليمين - إلى الوضع في
أعوام 1820، 1870، 1913،
1950، 1973، 1990، 1998.

3-مصدر البيانات: Maddison
(2001), Appendix A.

كما قام الفكر المalthوسي بدور أكثر تنوعاً في مجال علم الاقتصاد. فقد انخفض الاعتماد على الموارد بطريقة منتظمة مع تطور التكنولوجيا ونمو رأس المال البشري. وأمكن في بعض المواقع تطوير بدائل للموارد غير القابلة للتجديد، بينما عثرت مناطق أخرى على مؤن مهمة؛ مما ساهم في القضاء على المخاوف التي ارتبطت بمرحلة تتسم بتناقص المكاسب؛ كما أدى إلى إطفاء وطأة القلق من الانقراض الوشيك لموارد محددة (الفحم على سبيل المثال). وهو ما عبر عنه بارنيت ومورس Barnett and Morse (1963) على الوجه التالي: "أصبحت المعرفة، والتجهيزات، والمؤسسات تشكل - أكثر من أي فترة مضت - الميراث الاجتماعي، بينما انخفضت قيمة الموارد الطبيعية".

غير أنه لا يمكن استبعاد موضوع ندرة الموارد برمته، خاصة إذا كان ينظر إلى التنمية كمرادف للرفاهة الإنسانية. فكثيراً ما يشار إلى غياب المياه العذبة باعتباره عاملاً قد يمثل مشكلة؛ كما تندر السلع المكانية positional goods، كاليئات الفريدة (Hirsch 1976). وتتسبب المقاييس المعيارية للأداء الاقتصادي في إخفاء آثار التغييرات الحادثة في البيئة الطبيعية، أو في "الخدمات البيئية" المقدمة؛ إذ يمكن أن يمثل هذا الأداء وقوداً مهماً للرفاهة الإنسانية، ولكنه يظل غير مرئي إحصائياً. وتميل المعايير الجمالية المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك والظروف البيئية - وبالتالي سلسلة واسعة من الصفات المميزة - إلى التعرض للإهمال حينما يتعلق الأمر بالقياس.

تقوم المؤسسات البشرية بدور الوسيط في التفاعلات بين السكان والموارد؛ وهي تتضمن أنظمة الأسواق أو الإدارة التي تعمل على تنظيم عملية حصول المستهلكين المحتملين على الموارد. وفي بعض الأحيان، تنهار تلك الإجراءات؛ أو لا تظهر قط؛ مما يؤدي إلى التدهور أو النضوب كلما تصاعد الطلب على الموارد. يمثل سرد جاريت هاردنز Garrett Hardins (1968) بعنوان "مأساة المرافق العامة" عرضاً كلاسيكياً للتداعيات الخارجية المحتملة للنمو السكاني. فالمأساة هنا عبارة عن تدهور الموارد المتاحة للجميع، والتي هي ملكاً جماعياً، من خلال المغالاة في استغلالها، إلى جانب الأداء المؤسسي الذي يفتقد للفعالية. ومن الممكن جداً أن نجد نظيراً لهذه المشاكل المحلية على مستويات أعلى، وصولاً إلى المستوى الدولي.

النمو السكاني والتنمية

لقد تأثرت نظريات القرن العشرين حول التنمية بنماذج الكلاسيكية الجديدة للنمو التي سمحت بتوسع منتظم على مستوى السكان والاقتصاديات، مع قيام التقدم التكنولوجي بدور أساسي فيما يتعلق بالمخرجات. وكان يعد أي أثر معاكس للاقتصاد الكلي على الموارد كما مهملاً، أو أمراً توازنه آثاره الإيجابية. وقد اعتبر بعض الاقتصاديين أن النمو السكاني يعزز التغيير التكنولوجي، وهي الفكرة التي دعمتها أعمال إستر بوسروب Ester Boserup حول التغيير الزراعي طويل الأمد. ويرى آخرون متعددون أن النمو السكاني عبارة عن عامل محايد تماماً فيما يتعلق بالأداء التنموي. ويعكس تقريران مهمان تباين وجهات النظر هذه؛ وهما التقريران اللذان أصدرتهما أكاديمية الولايات المتحدة للعلوم عامي 1971 و1986. فقد توصل التقرير الأول إلى أن هناك أسباباً قوية للحد من النمو السكاني، أما التقرير الثاني فقد وجد أن هناك أسباباً ضعيفة جداً تدعم فكرة هذا الحد. ومهما كانت الحجج النظرية، فإن البيانات الكلية حول الدخل في العقود التالية للحرب العالمية الثانية وحتى الثمانينات لم تؤكد بروز آثار سلبية ذات قيمة على التنمية بسبب النمو السكاني؛ إذ كثيراً ما تزامنت سنوات النمو الاقتصادي الأسرع مع النمو السكاني الأسرع على المستوى القطري.

تأثير انخفاض معدلات الوفيات والخصوبة

يبرز التوافق الواضح حينما نكتفي بتناول آثار انخفاض معدلات الوفيات والخصوبة على التنمية، ونتجنب تناول آثار النمو السكاني السريع. ومع الدلالة المباشرة والواضحة لهذا الانخفاض على رفاهية المجتمع (التي يشار إليها أحيانا بالتنمية البشرية)، فإن ارتفاع معدلات الوفيات لها تداعيات سلبية متعددة على التنمية الاقتصادية. ذلك أن ارتفاع معدلات الوفيات يؤدي إلى فقدان واضح للموارد البشرية التي كثيرا ما حظيت باستثمارات عامة وخاصة مهمة في مجالات التعليم واكتساب المهارات. لقد لعب مرض نقص المناعة المكتسب دورا مدمرا في هذا الصدد؛ ففي عديد من البلدان الأكثر إصابة بهذا الوباء، يتسبب المرض في إحداث شق عريض في صفوف الفئة المتعلمة من المجتمع. كما يرتبط ارتفاع الوفيات بالقابلية المرتفعة للإصابة بالأمراض، ويؤدي أحيانا إلى النمو الجسدي والمعرفي الضعيف، مع تداعيات اقتصادية سلبية. وقد تتسبب وفاة أحد الأبوين داخل الأسرة في الإضرار بالفرص التعليمية والحد من الاحتمالات المستقبلية الرحبة للأطفال. ومرة أخرى نشير إلى أن الوفاة بسبب مرض الإيدز تعد أوضح الأمثلة الدالة على الارتفاع الحاد في حالات التيتيم، والفقر المدقع الذي يعاني منه الأطفال في عدد من البلدان الأفريقية. وبالتالي، فهناك مزايا واضحة تكتسبها التنمية استنادا إلى النهوض بالأوضاع الصحية وانخفاض معدلات الوفيات.

غير أن مزايا انخفاض معدلات الخصوبة أقل وضوحا بطريقة ما، فيما عدا المزايا المباشرة التي تعود على الرفاهة إذا أدت إلى التقليل من الولادات غير المرغوب فيها، أو نهضت بالصحة الإنجابية. تشير البحوث إلى أن انخفاض الخصوبة قد يرفع من قدرة الحصول على الخدمات الصحية والتعليم، وبصفة عامة يسمح بتوسيع فرص الهروب من الفقر. يعد خفض معدلات الأطفال التابعين من السبل المهمة للحصول على تلك المزايا؛ فعلى مدى العقدين التاليين لانخفاض معدلات الخصوبة، ينخفض عدد الأطفال التابعين مع عدم حدوث انخفاض في عدد العاملين، مما يسمح باستثمار الموارد. لقد مثلت هذه الفكرة الواضحة التي قدمها أنسلوس ج. كول وإدجار م. هوفر **Ansley J. Coale and Edgar M. Hoover** في الخمسينيات أساسا لانتشار برامج تنظيم الأسرة على مستوى العالم خلال الستينيات. إلا أنها فقدت فيما بعد من رونقها - إلى جانب حجج أخرى خاصة بالاقتصاديات النامية - في إطار الازدراء العام لاقتصاديات التنمية باعتبارها فرعا مميزا من الاقتصاد. ثم اختبرت هذه الفكرة انتعاشا لاحقا في التسعينات، ونظر إليها كعنصر مهم لتفسير "المعجزة الاقتصادية" التي حققتها بلدان شرق وجنوبي شرق آسيا ما بين السبعينيات والتسعينيات. فقد اعتبر أن الانخفاض الحاد في معدل الولادات بدءا من الستينيات بمثابة العامل المحفز للاستثمار الذي دعم الجهود التنموية، من خلال الارتقاء برأس المال البشري. غير أن الظروف التي يمكن استعمال هذا الحافز بطريقة جيدة فيها قد تكون جد استثنائية، مما يقلل من قيمة المعجزة الآسيوية كمثال يحتذى به عند وضع السياسات.

آثار التنمية

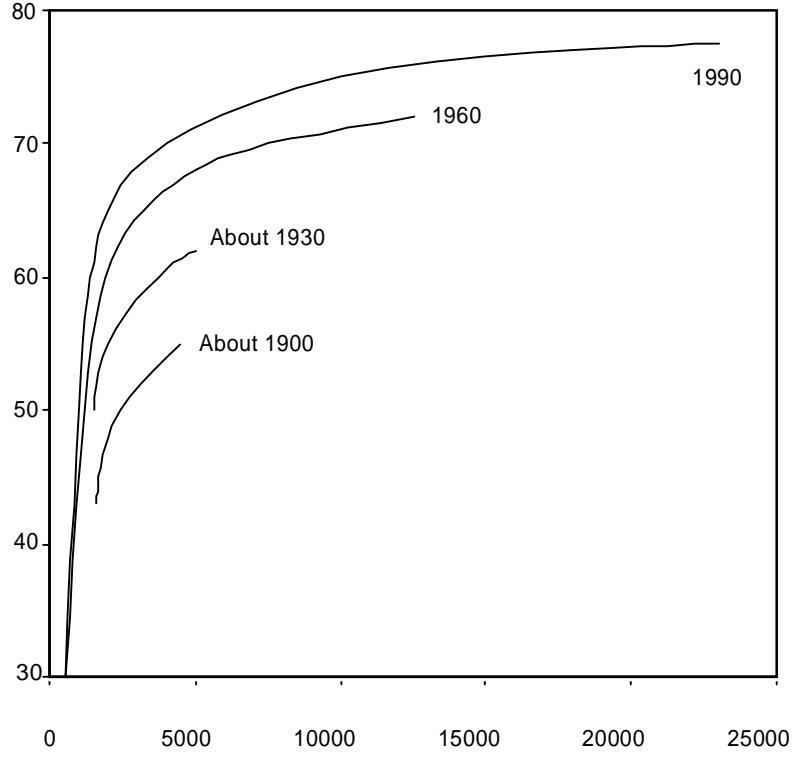
تتناول "نظرية" المرحلة الديموجرافية الانتقالية آثار النمو الاقتصادي على ارتفاع الوفيات والخصوبة؛ وهي النظرية التي كثيرا ما كانت مجالا للسخرية؛ ومع ذلك، فهي تقدم تفسيراً قويا للملاحظات العملية التي يتضمنها شكل ١. لقد حظيت هذه النظرية بالقبول في بداية الأمر، ثم تم استبعادها مع نظرية التحديث التي ترتبط بها ارتباطا وثيقا. ويمكن القول بإيجاز أن وفيات الأطفال بدأت تنخفض حينما تحسنت الأوضاع الاقتصادية، وتم تبني إجراءات صحية مبكرة على الصعيد العام. هذا، وقد فرضت

الأعداد الكبيرة للأطفال الباقون على قيد الحياة ضغوطا اقتصادية على الأسر. وفي الوقت نفسه، أدى التصنيع والتحضر إلى فتح آفاق ثقافية أوسع، وتقديم فرص أكبر للحراك، سواء على المستوى الاجتماعي أو الجغرافي. كما خلق سوق العمل المتغير، وتساعد الاستهلاك والطلب على الاستثمار - حينما يتم ترجمة ذلك إلى النتائج المترتبة على المرافق ونفقات الأطفال، خاصة فيما يتعلق بالتعليم - ظروفًا أفضل للأسر الأصغر حجماً. وجاءت استجابة الأهل بالحد من عدد الأطفال؛ وهي العملية التي يصفها جيداً ف. و. توسيغ F. W. Taussig في كتابه "مبادئ الاقتصاد" الذي يعد دليل العمل النموذجي للاقتصاد الأمريكي في بدايات القرن العشرين.

ظلت العوامل المساهمة في انخفاض معدلات الوفيات واضحة لزمان طويل؛ فهي ترتبط بمزيد من المؤن الغذائية المناسبة وبأنماط أفضل من التغذية؛ كما تستند إلى النهوض بمعرفة الأسس الصحية السليمة وممارستها؛ ولها صلة أيضاً بعمليات التدخل في مجال الصحة العامة، خاصة فيما يتعلق بتحسين الإمداد بالمياه النقية وبمجهيزات الصرف الصحي؛ هذا، بالإضافة إلى عمليات التطعيم والخدمات الطبية الأخرى، والإسكان الأفضل، والنظام العام المحسن. إن تقييم هذه العوامل في بعض الحالات التاريخية كثيراً ما يعد مسألة خلافية. غير أنه فيما يتعلق بالبلدان الفقيرة حالياً، فإن الجدول المماثل قد انصب حول القيمة النسبية للمعرفة الطبية المنقولة من البلدان المتطورة، وتوسيع خدمات الصحة العامة، والنهوض بالظروف الاقتصادية والاجتماعية. لقد أبرز صمويل هـ. بريستون Samuel H. Preston (1975) في دراسته الرائدة أن هناك علاقة وثيقة إلى حد معقول - وإن كانت غير خطية - بين متوسط العمر المتوقع ونصيب الفرد من الدخل عبر البلدان في فترة محددة، وأن هذه العلاقة قد اختلفت بطريقة منتظمة مع مرور الزمن. يبين شكل ٣ - المستند إلى تقديرات البنك الدولي - العلاقة التقريبية في حدود عام 1990 في قمة المنحنى: فهي حادة بالنسبة لمستويات الدخل المنخفض، ولكنها تستوي عند مستويات الدخل الأعلى. كما يشير شكل ٣ إلى الاختلافات في هذه العلاقة مع مرور الوقت استناداً إلى تقديرات تاريخية متناثرة. لقد كانت التحولات الأساسية ذات طابع ثنائي: (١) انخفاض في مستوى نصيب الفرد من الدخل (من حيث القدرة الشرائية) الذي يتسم بالاستواء، أي مستوى من الدخل لا تسمح فيه أي زيادة لاحقة إلا بإحداث مساهمة بسيطة في النهوض بحالة الوفيات؛ (٢) تحول متصاعد إجمالاً للعلاقة بين متوسط العمر المتوقع والدخل: فمن الأرجح أن تكون مستويات من الوفيات أدنى بكثير في البلد الذي يتحقق فيه نصيب الفرد من الدخل الفعلي اليوم مقارنة بالبلد الذي حقق مستوى الدخل نفسه منذ بضعة عقود سابقة.

شكل ٣: العلاقة بين متوسط العمر المتوقع ونصيب الفرد من الدخل في فترات متنوعة

FIGURE 3



نصيب الفرد من الدخل (١٩٩١ بالدولار الدولي)

المصدر: البنك الدولي، تقرير التنمية العالمية ١٩٩٣، بعد بريستون (١٩٧٥).
World Bank, *World Development Report 1993, after Preston*

فيما يتعلق بانخفاض معدلات الخصوبة، لا يبدو من الكم الضخم من البحوث المتوافرة في هذا المجال أن الموضوع يحظى بدرجة الاتفاق التي كان يمكن توقعها. فيمكن النظر إلى المرحلة الانتقالية للخصوبة كاستجابة محافظة في المقام الأول أمام الظروف المتغيرة، من حيث مدى اكتفاء انخفاض الخصوبة بالإبقاء على عدد الأطفال على قيد الحياة عند المستوى الذي كان عليه في فترات أسبق اتسمت بمعدلات أعلى من الوفيات. ومن الممكن أن يمثل الحافز للتغيير وجود أعداد كبيرة من الأطفال في الأسرة، مع تراحم متنامي في سوق العمل (يمكن الرجوع إلى Montgomery and Cohen 1998). ونظرا لأن الشكوك حول بقاء الأطفال على قيد الحياة على المستوى الأسري تنحصر نتيجة لانخفاض الوفيات، فالتخطيط للإنجاب يكتسب مزيد من المنطق. غير أن تحديد الاستجابات على مستوى الأسر بناء على البعد المتعلق بتغيير أنماط الخصوبة وحده يعد قييدا مفروضا بالإكراه. فأمم الأسر بدائل للهجرة، خاصة في ظل الاقتصاديات الصناعية، وهي قادرة على إجراء عمليات تكيف من خلال التغيير في أنماط الإنتاجية والإمداد بالعمالة. لم يكن من المتوقع إيجاد قاعدة بسيطة في مجال تحول الخصوبة.

والواقع أن الدراسة الميدانية التي قام بها مشروع برينستون للخصوبة الأوروبية في تسعة بلدان وجدت أن هناك أنماطا متعددة (Coale and Watkins 1986). فلا تتسم البدايات الاجتماعية والاقتصادية بالاستواء - مثل مستويات التعليم والتحضر - الذي يشير إلى إرهابات الانتقال. ومن ناحية أخرى، كثيرا ما حدث تزامن للتغيير عبر المناطق أو المجموعات اللغوية، مما يوحي بعملية انتشار ثقافي لأفكار وسلوكيات جديدة. وفي رأي عديد من المشاركين في هذا المشروع أن المرحلة الانتقالية للخصوبة جاءت على هيئة تبني الأزواج للابتكار الخاص بتحديد النسل. وقد نتج عن ذلك تحول من "الخصوبة الطبيعية" - حيث يغيب الفعل الإرادي لتحديد النسل على مستوى الفرد، أو يكون منخفضا كثيرا عن الحد الأعلى الحيوي - إلى الخصوبة التي يتم التحكم فيها، حيث يمتد اتخاذ القرار المنطقي للأفراد ليتحكم في حجم الأسرة. كما توجد تفسيرات مماثلة للمرحلة الانتقالية للخصوبة فيما بعد الحرب العالمية الثانية مستمدة من بيانات مسوح الأسر مثل مسح الخصوبة العالمية (Cleland and Wilson 1987).

وقد خضعت أيضا للمساءلة وجهة النظر التي ترى المرحلة الانتقالية للخصوبة باعتبارها سلوك مبتكر يتم انتشاره من خلال سكان يمارسون الخصوبة الطبيعية. هناك أدلة متناثرة حول ممارسة تحديد النسل الإرادي (ووالد الأطفال الذي يعد المرادف الوظيفي القريب) في عديد من المجتمعات السابقة لمرحلة الانتقال، مع أنه لا يوجد اتفاق حول مدى تأثير تلك الممارسات على مستويات الخصوبة الإجمالية. إلا أن عديد من الباحثين لا يجدون منطقي التفكير بأن الأهل في المجتمعات السابقة للمرحلة الانتقالية يقبلون ببساطة عدد الأطفال القادمين بغض النظر عن مصالهم الاقتصادية الخاصة (أو صحة الأم)؛ حتى وإن كان هناك تنظيما اجتماعيا فعلا للخصوبة. (هذا التنظيم كان موجودا على مستوى القرى والأبرشيات في كثير من مناطق أوروبا الغربية السابقة لعصر الصناعة، وفي اليابان، من خلال التحكم في الزواج أو تكوين الأسر). يفترض منظرو الخصوبة على مستوى الاقتصاد الجزئي - مثل بيكر (1990) - أن احتساب اقتصادي على أساس فردي لاتخاذ القرار ينطبق دائما على السلوك الإنجابي. وبالتوازي، ينظر بعض الباحثين في علم السكان الاجتماعي - مثل كالدويل (1982) - إلى القرارات المتعلقة بالخصوبة باعتبارها تدخل في إطار معادلة التكلفة-الفائدة للأهل. تتخذ تلك القرارات بالرجوع إلى القيمة النسبية للأسعار، وميزانية الأسرة، وقيود الوقت، وجملة معقدة من التفضيلات. تضيف عمليات الإدراك الفردي والتقييمات الخاصة عنصرا ذاتيا على القرارات المتعلقة بالخصوبة، ولكن هذا لا يرقى إلى الوصول لإرادة تخيلية حول المخرجات.

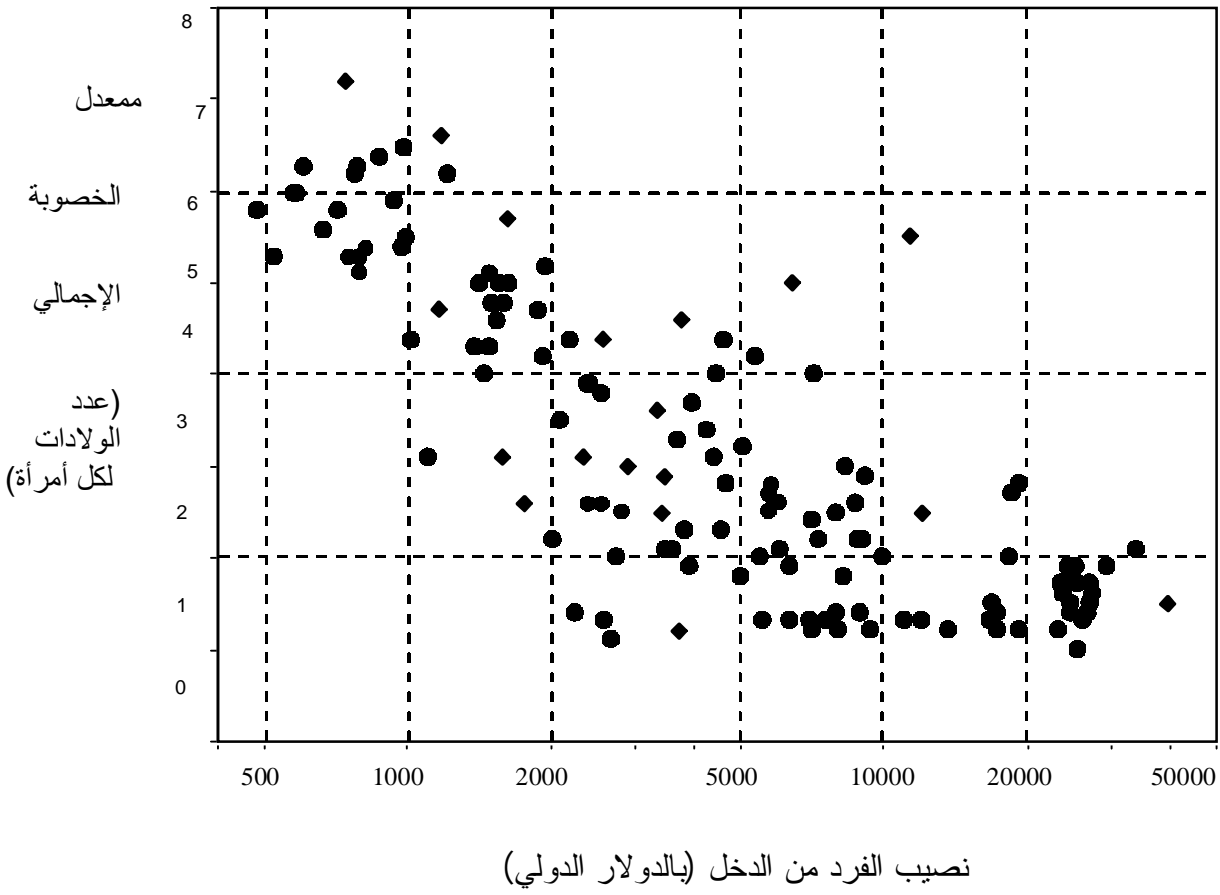
ما من شك هنا أن المادي والمثالي يتمازجان بعمق، كما هو الحال بالنسبة لبقية السلوك الإنساني. لقد تم نشر المواقف الجديدة من الإنجاب والمعرفة الأكثر شمولاً من خلال الشبكات الاجتماعية (يمكن الرجوع إلى Bongaarts and Watkins 1996). وفي الوقت نفسه، دفعت الظروف والتوقعات الاقتصادية المتغيرة الأسر إلى التحول من الاستثمار في رأس المال الاجتماعي إلى الاستثمار في رأس المال الجسدي والإنساني؛ مما شجع على التحول من الكم إلى نوعية الأطفال، وبالتالي الحد من الإنجاب. يبدو واضحاً من العلاقة بين الدخل والخصوبة - المبينة على هيئة نقاط متناثرة في شكل 4 - أن هناك علاقة سلبية كبيرة بينهما، وأنه توجد تنوعات كثيرة ما زالت مرتبطة بعوامل أخرى. إلا أن تلك العوامل الأخيرة تتضمن بالضرورة الجوانب المتعددة للتنمية التي تكون أسيرة الدخل المنخفض.

النهوض بالمرحلة السكانية الانتقالية

كما تم الإشارة إليه سابقاً، يلعب الانخفاض في معدلات كل من الوفيات والخصوبة دوراً إيجابياً بالنسبة للتنمية. ويعد النمو السكاني السريع الذي عادة ما يصاحبهما (حيث تنخفض الوفيات أولاً بصفة عامة) عاملاً فرعياً، ولكنه يهدأ أثناء عملية الانتقال. ونظراً لأن التنمية تنتج - بطريقة أو بأخرى - مثل هذا الانخفاض، يمكن النظر إلى هذه العلاقات كتغذية مرتجعة إيجابية خلال العملية تنتج حلقة فعالة يتولد فيها النجاح من قلب النجاح؛ أي النمو الاقتصادي المستدام من ناحية، وتحقيق نظام ديموجرافي عصري من الناحية الأخرى. تعد مكونات التغيير السكاني وقود في النمط الإجمالي للتنمية، إلا أنها - في أغلبها - تحمل طابع المتغيرات التابعة. يحظى الانتقال الديموجرافي بالترحيب نظراً للمكاسب المباشرة التي يولدها انخفاض الوفيات والخصوبة فيما يتعلق بالرفاهية؛ إلا أن التركيز المناسب للسياسات يجب أن ينصب على الجهود التنموية الواسعة من أجل تحقيق تلك المكاسب.

شكل 4: نقاط متناثرة حول معدلات الخصوبة الإجمالية مقابل نصيب الفرد من الدخل بالنسبة لـ 137 بلد، 2000
معدل الخصوبة الإجمالي (عدد الولادات لكل امرأة)
نصيب الفرد من الدخل (بالدولار الدولي)

FIGURE 4



ملحوظة: الدخل يساوي القدرة الشرائية. تقع العربية السعودية في الركن العلوي الأيمن.
مصدر البيانات: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، 2002

غير أن العديد من الباحثين والمخططين للتنمية يفضلون تبني موقف أقل سلبية فيما يتعلق بالسياسات الصحية والسكانية. لو توافرت هناك وسائل مختبرة للتدخل من شأنها الإسراع بمعدلات انخفاض الوفيات والخصوبة، لأمكن الحصول بطريقة أسرع على المكاسب الخاصة بالرعاية المباشرة والجهود التنموية.

كانت وسائل التدخل واضحة بالنسبة للوفيات؛ يشير التحليل البيئي - كالذي يتضمنه شكل 3 - أن آثار التنمية على الوفيات أوسع في البلدان الأكثر انخفاضا في الدخل. أما في المستويات الأعلى للدخل، يتم التمييز بطريقة متنامية بين الوفيات والتغيير الاقتصادي، وهو يعكس الطلب على الخدمات الصحية المبني على التعليم، والقدرة على الحصول على تلك الخدمات. إلا أن في مستويات الدخل المتوسط والمنخفض هناك تنوع يتعلق بمخرجات الوفيات عبر البلدان. تمثل الفروق في توزيع الدخل، ومستويات التعليم (بما في ذلك التباين بين الجنسين)، والإنفاق العام على الصحة، وتصميم النظام الصحي ومدى تغطيته، من العوامل الأساسية التي تساهم في هذا التنوع. من شأن السياسات التأثير على جميع هذه العوامل، ومن خلال تضاعفها جعل مستوى الوفيات في بلد ما أدنى بكثير من المتوقع بناء على دخلها (يمكن الرجوع إلى Caldwell 1986).

لقد دار الجدل في البحوث السكانية والتنمية حول الدرجة التي يمكن فيها أن تتأثر الخصوبة بالسياسات، على الرغم من الافتراض التقليدي لكثيرين أن التدخل النمطي - أي برنامج تنظيم الأسرة - قد أثبت فعاليته. إلا أن هناك حاجة إلى نوع من عمليات التدخل، أي "الحافز الديموجرافي"، أو أي مزايا اقتصادية أخرى تؤدي إلى النهوض بانخفاض معدلات الخصوبة؛ ويستند ذلك إلى الفرضية أن هناك إجراءات سياسية قادرة على خفض الخصوبة ومختلفة عن التنمية ذاتها؛ وإلا اختصرت تلك المزايا في بعض التغذية المرتجعة الإيجابية الناتجة عن التنمية الناجحة.

في أغلب الروايات، يتمثل العامل الأساسي وراء الانتقال في أنماط الخصوبة في انخفاض "الطلب" على الأطفال؛ وهو ما يمكن تتبعه من خلال تغييرات حالية ومنتوقعة: في معدلات البقاء على قيد الحياة، والاقتصاد المنزلي، والفرص التعليمية وفي سوق العمل، وفي الصور المدركة للأسرة والمجتمع. كما تساهم المعرفة الأكبر بوسائل منع الحمل، والقدرة في الحصول عليها، في انخفاض الخصوبة؛ وفي بعض الظروف، تلعب الجهود الحكومية القوية للنهوض بالأسر الصغيرة دورا مهما.

إلى أي درجة تمتلك الحكومات قدرة شرائية ذات وزن فيما يتعلق بالطلب على الأطفال تختلف عن الإجراءات التي تساهم في تحقيق التنمية بصفة عامة؟ فيما يتعلق بمعادلة الفائدة-التكلفة المشار إليها سابقا، من الأرجح أن تكون الإجابة كالتالي: ليس كثيرا. فلا تغطي السياسات كثير من العوامل المهمة التي تمس تكلفة الأطفال. على سبيل المثال، هناك جزء مهم من ثمن تكلفة الطفل هي الفرصة الضائعة opportunity cost في الوقت الذي يكرس لتربيته؛ وهو ما يرتفع عندما تبرز أشكال جديدة من فرص الكسب أو من الأنماط الاستهلاكية. تستطيع البرامج الحكومية لتنظيم الأسرة أن تخفض التكلفة الاقتصادية لتحديد النسل، إلا أن هذا الأمر لا يعد ذو أهمية كبيرة. يشير الاقتصادي لانث بريتشنت Lant Pritchett (1994:25) أن تكلفة تحديد النسل لا تمثل - تحت أي افتراض منطقي لاقتصادي للأطفال - سوى جزء ضئيل من صافي العائد المتوقع من إنجاب طفل.

تعد التكاليف المباشرة للأطفال - خاصة في مجال الخدمات التعليمية والصحية - كبيرة؛ وهي مهياة للمجتمع في أغلب البلدان بطريقة ما (كثيرا ما تكون مهمة) من خلال التمويل العام المركزي. وبالتالي، يمكن أن يصبح أرباب الأسر الكبيرة أقل استفادة. هناك بوضوح خلفية سياسية ذات مغزى وراء تصميم هذا النموذج المالي؛ إلا أنه يؤدي إلى استبعاد آلية تحمل مقومات القوة من أجل تقليل

الطلب على الأطفال. لقد جاء المنتج الفرعي لبرامج التكيف الهيكلي في قيام القادة الدوليين بمطالبة البلدان الفقيرة ذات المديونية الثقيلة الحد من هذه النفقات الاجتماعية؛ وهي خطوة تواجهها باستتكار واسع فيما يتعلق بالرفاهة، ولكن من الممكن أن تكون مؤثرة في الحد من الإنجاب.

خلافًا للسياسات التي تؤثر على اقتصاديات الأطفال، مارست بعض البلدان في أوقات محددة ضغوطًا إدارية موجهة مباشرة للخصوبة. وصلت تلك الضغوط إلى ذروتها خلال السبعينيات في آسيا، وخاصة في الصين، ولفترة أقل في الهند، وبصرامة أقل في إندونيسيا وبعض البلدان الأخرى. وقد انحسرت تلك الضغوط مع انخفاض معدلات الخصوبة، باستثناء حالة الصين. وهي تتضمن تكلفة بشرية وسياسية.

ولا تنطبق الاعتراضات الموجهة للحكومات في قضايا السلوكيات المرتبطة بالخصوبة على الضغوط الاجتماعية التي يمارسها الأقرباء أو المجتمع المحيط. فمن الأرجح أن يتم إدراك تلك الضغوط ليس في ارتباطها المباشر بحجم الأسرة (فيما عدا حالات عدم وجود أطفال أو في الأسر الصغيرة للغاية)، بل فيما يتعلق بقضايا مثل سن الزواج، والموافقة أو الاعتراض على بعض الممارسات الخاصة بتحديد النسل، والقيود التي تفرض على أدوار الجنسين. في معظم الأحيان، تؤدي مثل هذه الضغوط إلى تعميق القيم الاجتماعية السائدة؛ إلا أن التأثير الاجتماعي يتضمن أيضًا إمكانية "العدوى"، أو التفكير في ظاهرة كرة الثلج القادرة على نشر سلوكيات مبتكرة في مجال الخصوبة. غير أنه لا يبدو واضحًا أن هناك إمكانية لتصميم السياسات السكانية بحيث تستفيد بطريقة كبيرة من هذه الظاهرة. من الأفضل تفسير الحالات التي أدى فيها الوصول إلى المجتمعات المحلية إلى تغيير بعض السلوكيات المرتبطة بالخصوبة، من حيث التغييرات التي تطرأ على إدراك الحوافز والفرص من قبل الفاعلين أنفسهم، أي الأبوين. أما بالنسبة لأعضاء مجتمعات الإعاقة، نجد هناك اصطفاًا تدريجيًا مع خصائص العالم الصناعي الحديث فيما يتعلق برؤية الأسرة، والسلطة، والمستقبل، وحتى الوقت؛ وهو ما يحدث بطريقة شبه متبادلة، ولكن مع التأثير الاجتماعي كأحد قنوات التوصيل.

مستقبل السكان والتنمية

يبدو من الاتجاهات العالمية الاقتصادية والديموجرافية - في خطوطها العريضة - الملاحظة خلال النصف الثاني من القرن العشرين أنها تؤكد على توقع خاص بنصف القرن التالي؛ أي أن التطور المستمر للظروف الاقتصادية سوف يقرب من الوصول إلى نهاية المرحلة السكانية الانتقالية. هذه النتيجة الديموجرافية تعد بالفعل توقعات المستقبل المبنية من خلال الإسقاطات السكانية متوسطة التنوع للأمم المتحدة التي تصف خصوبة العالم (في مراجعة 2000) بالانخفاض من 2.8 طفل لكل امرأة في التسعينيات إلى 2.1 طفل ("مستوى الاحلال") حوالي عام 2050، مع ارتفاع متوسط العمر المتوقع في الفترة نفسها من 65 سنة إلى 74 سنة. وفقا لهذا السيناريو، سيرتفع تعداد سكان العالم من 6 بليون عام 2000 إلى 9 بلايين في 2050؛ إلا أنه سيكون مقدار الزيادة السنوية قد انخفض حينئذ من 80 مليون شخص إلى حوالي 40 مليون شخص، مع إمكانية مشاهدة نمو سكاني يصل إلى الصفر (أو حتى يكون سلبيا). يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتلك الاتجاهات ارتفاع سن السكان مع الانتقال السريع إلى الحياة الحضرية في أقل المناطق نمواً، والاستمرار في تحول كفة ميزان سكان العالم نحو الجنوب.

وسرعان ما يتضاءل الاجماع عند تقييم هذا السيناريو والتحقق من مكوناته اذ يتعاضد طيف تفسيرات الخبرات السابقة عند النظر إلى الأمام. يقدم لنا رينشارد أ. إيسترلين Richard A. Easterlin

(1996) أكثر الصور تفاؤلاً وهو يرى في الانفجار السكاني ظاهرة منقضية، مع التبشير باقتراب مستقبل من النمو الاقتصادي المستدام تقوده تطلعات مادية أعلى من أي وقت مضى. ويسبق ذلك قيام البلدان الفقيرة على التوالي ببناء الاقتصاديات المركبة والوصول إلى الكثافة السكانية التي وجدت فيما قبل في البلدان الغنية. كثيراً ما يشار إلى عملية العولمة الاقتصادية الجارية باعتبارها الطريق لفتح أبواب الرفاهة أمام الجميع، على الرغم من عدم اكتفاءها بجذب فرص جديدة، بل أيضاً بتوليد أجهزة عامة ضعيفة.

يثير التقييم الأكثر حرصاً أو الأكثر نقداً، للمستقبل إمكانية بروز المشاكل إلى جانب الاتجاهات الإيجابية. تتضمن المشاكل المشار إليها ما يلي: دعم الحجم الضروري من تحويل المدفوعات إلى المسنين كلما تكاثرت عددهم، وتجنب انخفاض معدلات الخصوبة إلى مستويات تبتعد كثيراً عن مستوى التعويض مع ما قد يتضمنه ذلك من انخفاض حاد في السكان، والاحتفاظ بنوعية جيدة للتثنية وتعليم الأطفال في مواجهة الأسر والمجتمعات المحلية المنهارة، والحد من الخسائر البيئية المرتبطة بارتفاع متوسط مستويات الاستهلاك، والقدرة على التعامل مع أجندة الصحة العامة الهائلة المتبقية بالنسبة للمناطق الفقيرة إلى جانب التهديدات المرضية الجديدة أو العائدة للظهور. على الرغم من أن مستقبل الوضع الغذائي لا يندر بالكارثة إجمالاً، فإنه أصبح مستندا بطريقة متنامية إلى التكنولوجيا ويتسم بالتنوع عبر المناطق. ومن شأن الاحتباس الحراري - الناتج عن انبعاث كميات متصاعدة من ثاني أكسيد الكربون وغازات أخرى - أن يولد تغييرات متشعبة في البيئة تؤدي إلى التأثير على إنتاج الحبوب (ربما بطريقة إيجابية)، ونقل الأمراض، وإصابة النظام البيئي الطبيعي، إلى جانب مستويات البحر وأنماط الطقس. يرتبط الاحتباس الحراري بالنمو السكاني والتصنيع.

يمكن أن يكون للتغييرات السكانية تداعيات على المستوى السياسي؛ وبالتالي، تحمل التطورات السياسية قدرة واضحة على تصحيح الأنماط الاقتصادية والديموقراطية المستقبلية. وفقاً لروبرت د. كابلان Robert D. Kaplan (1996) تدين "الدول الراقسة" بعدم قدرتها على الحكم جزئياً إلى النمو السكاني، وندرة الموارد، والتكدس الحضري المرتبط بذلك. يرى البعض أن عدم الاستقرار البيئي المستند إلى السياسي سوف يصبح سمة مشتركة لعديد من المناطق. ولكن، بينما ستظل في المستقبل أمثلة من التفهق الاقتصادي والقلق السياسي المتصلة به، سوف نجد أيضاً بالضرورة حالات من الشفاء وحتى من العودة إلى طريق النمو المستقر الإيجابي.

أما على المستوى الدولي، فإن التغييرات الهائلة الجارية بطريقة نسبية في حجم السكان عبر البلدان سيكون لها هي الأخرى تداعيات سياسية أساسية. مع استمرار التباين الاقتصادي، تولد هذه التغييرات مبررات للنزاعات الدولية. كما تمثل الهجرة الدولية من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية قضية سياسية حساسة هي الأخرى لا تقل أهمية عن سد بعض من العجز السكاني الناتج عن الانخفاض الشديد في الخصوبة، وهو ما يؤدي بالتالي إلى خلق هذا العالم المتنوع عرقياً بطريقة متصاعدة في الغرب. كما لا توجد دلائل كثيرة على أن موضوع السكان والتنمية سوف يصبح محل اهتمام أساسي بالنسبة للمؤرخين.